MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

نشرة الاقتصاد الفلسطيني

آذار 2026

أبرز ما في العدد:

- يقدر مشروع موازنة الطوارئ لعام 2026 إيرادات العام بنحو 15.7 مليار شيكل إسرائيلي مقابل نفقات تبلغ 17.6 مليار شيكل، غير أنه من المرجح أن يؤدي استمرار حجب إيرادات المقاصة إلى رفع العجز الفعلي إلى نحو 11.9 مليار شيكل إسرائيلي (ما يعادل 70% من النفقات و19% من الناتج المحلي الإجمالي)، ما يستدعي تبني سياسات تقشفية صارمة، وخفض الإنفاق، وزيادة الاعتماد على المتأخرات.
- ينص مرسوم بقانون جديد، من المقرر أن يدخل حيز التنفيذ خلال ستة أشهر، على تحديد سقف للتعاملات النقدية عند 30,000 شيكل إسرائيلي، وذلك في إطار تشجيع استخدام وسائل الدفع الرقمية في ظل الضغوط التي يواجهها القطاع المصرفي. وفي المقابل، تثير مقترحات خارجية موازية تتعلق بإطلاق عملة رقمية في قطاع غزة مخاوف بشأن التجزئة المؤسسية والرقابة المالية، ما من شأنه إضعاف دور سلطة النقد الفلسطينية.
- تُخصص الدورة الجديدة من تمويل المشاريع التطويرية للبلديات قرابة 40 مليون يورو كتمويل قائم على الأداء لصالح 138 بلدية، بهدف تحسين تقديم الخدمات وتعزيز استجابة الهيئات المحلية لاحتياجات السكان.
- في ظل تعمق حالة الانهيار الاقتصادي في الضفة الغربية، أصبحت الزراعة تشكل ركيزة أساسية لسبل العيش، إلا أنها تواجه ضغوطًا متزايدة.

تم إعداد هذه النشرة بدعم من
مؤسسة فلسطين للتنمية

فلسطين للتنمية
Palestine For Development
PIF Social Investment Subsidiary

1- موازنة الطوارئ لعام 2026[1]

في 17 شباط، اعتمد مجلس الوزراء الفلسطيني مشروع موازنة العام 2026 ورفعه إلى فخامة الرئيس محمود عباس للإقرار.[2] ويقدِّر مشروع الموازنة الإيرادات الكلية بنحو15.7 مليار شيكل، بما في ذلك إيرادات المقاصة لعام 2026 في حال أفرج الاحتلال الإسرائيلي عنها. ويمثّل ذلك زيادة بنسبة 2.5% مقارنة بعام 2025 (فعليًا وعلى أساس الالتزام)، مقابل انخفاض بنسبة 1.3% مقارنة بموازنة العام 2025. وتنقسم الإيرادات إلى 5.16 مليار شيكل (32.9%) من الإيرادات المحلية، بزيادة قدرها 1% مقارنة بالإيرادات الفعلية لعام 2025، إلا أنها أقل بنحو 11.2% مقارنة بموازنة العام 2025. كما تشمل 10.63 مليار شيكل (67.8%) من إيرادات المقاصة، ما يعكس زيادة بنحو 3.2% مقارنة بالمبالغ المتحققة في العام 2025، وبنسبة 3.9% مقارنة بموازنة العام 2025.

ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 17.6 مليار شيكل، منخفضا عن مستواه في العام 2025 والبالغ 18 مليار شيكل، وأقل بنحو 5.8% مقارنة بتقديرات موازنة العام 2025. [3]ووفقًا لهذه الافتراضات، يُقدَّر العجز بعد المنح وقبل الاقتطاعات الإسرائيلية بنحو 1.2 مليار شيكل، مقارنة بعجز بنحو 3 مليارات شيكل في موازنة العام 2025.

مع ذلك، تبقى هذه التقديرات افتراضية إلى حد كبير، في ظل الترجيح العالي لاستمرار إسرائيل في حجب إيرادات المقاصة عملياً. وفي ظل التشكيلة السياسية الحالية للحكومة الإسرائيلية، من غير المتوقع أن تتحقق معظم إيرادات المقاصة كموارد مالية قابلة للاستخدام، مع مراعاة الاقتطاعات ضمن صافي الإقراض. وعليه، يُتوقع أن يبلغ العجز الفعلي بعد المنح والاقتطاعات والحجز حوالي 11.9 مليار شيكل إسرائيلي، أي ما يعادل 67.6% من إجمالي الإنفاق أو 18.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 6.3 مليار شيكل إسرائيلي (10.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في العام 2025.

يمثل هذا المستوى المرتفع من العجز ضغوطًا مالية غير مسبوقة، تشكل تحديا وجوديا له انعكاسات على استدامة المالية العامة، إذ يستلزم اعتمادًا متزايدًا وغير مستدام على مراكمة المتأخرات كآلية تمويل رئيسية. واستجابةً لذلك، وفي ظل التوقعات باستمرار حجز إيرادات المقاصة ومحدودية الدعم الخارجي، تتبنى وزارة المالية سياسة تقشفية صارمة تُعطي الأولوية لتوجيه السيولة المتاحة نحو توفير الخدمات الأساسية، لا سيما في قطاعات الصحة والتعليم والأمن والحماية الاجتماعية، مع الاستمرار في صرف رواتب جزئية للموظفين العموميين وفق النسب التي تسمح بها التدفقات النقدية المتاحة.

ولا يتضمن مشروع الموازنة مخصصا لمشاريع تطويرية جديدة لعام 2026، باستثناء مبلغ تقديري بنحو 427 مليون شيكل لاستكمال المشاريع ذات الأولوية الجاري تنفيذها. كما تتبنى الموازنة سياسة تجميد التوظيف، ما يعني وقفا تاما للتعيينات الجديدة في القطاع العام، إلى جانب تخفيضات ملموسة في النفقات غير الأساسية. وفي الوقت ذاته، تحافظ الموازنة على الدعم الحكومي للخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والوقود والتأمين الصحي، عند 1.3 مليار شيكل إسرائيلي، مع الإشارة إلى نيتها مراجعة آليات الاستهداف لتحسين الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة. كما جرى رفع مخصصات الطوارئ بشكل ملحوظ من حوالي 40 مليون شيكل إسرائيلي إلى 516 مليون شيكل في ظل تصاعد

1 يذكر ان مشروع القانون حول الموازنه وقع من سياده الرئيس وتم نشره وقت نشر هذه النشرة.

2 Council of Ministers Approves the 2026 Draft Emergency Budget | WAFA

3 هذه الأرقام أولية لأنها قد تتضمن التزامات لم يتم تسجيلها بعد في بيانات العام 2025.

الضغوط على أرض الواقع، بينما من المتوقع أن يصل إنفاق المؤسسات العامة على الحماية الاجتماعية إلى 1.2 مليار شيكل إسرائيلي، بدعم من الجهات المانحة.

وعلى مستوى الإيرادات، تعتزم وزارة المالية تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز تعبئة وتحصيل الإيرادات المحلية وتحسين العدالة الضريبية، من خلال مكافحة التهريب والتهرب الضريبي، دون فرض أعباء إضافية على الأسر ذات الدخل المحدود، إلى جانب مواصلة إصلاحات إدارة المال العام.

2- قرار بقانون بشأن خفض استخدام النقد

في 17 شباط 2026، صدر قرار بقانون رقم (4) لسنة 2026 بشأن خفض استخدام النقد، وذلك بعد عدة أشهر من المشاورات العامة.[4] يُعدّ هذا القانون إجراءً تنظيميًا يهدف إلى تقليص الاعتماد على المعاملات النقدية وتشجيع استخدام الخدمات المصرفية ووسائل الدفع الإلكترونية، باعتبارها أحد الأدوات المحدودة المتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى معضلة تكدس الشيكل خلال السنوات الماضية.[5] ويفرض القانون الجديد سقفًا قدره 30 ألف شيكل إسرائيلي لكل معاملة نقدية، بعد أن كان 20 ألف شيكل في مسودة القانون، ويلزم بإجراء أي مدفوعات تتجاوز هذا السقف عبر وسائل دفع غير نقدية. ويُمثّل هذا القانون، الذي سيدخل حيز التنفيذ بعد ستة أشهر من تاريخ نشره، خطوة جريئة في ظل بيئة اقتصادية مشحونة وغير مستقرة.

ينص القانون على إلزام جميع مؤسسات القطاع العام بتنفيذ المدفوعات حصراً عبر وسائل دفع غير نقدية.

كما يُلزم الشركات التي تمارس أنشطة تجارية أو خدمية بالاحتفاظ بسجلات تثبت وسائل الدفع المستخدمة. كما يفرض غرامات على المخالفين تتراوح بين 5% و15% من قيمة المعاملة، ويجوز فرضها على أحد طرفي المعاملة أو كليهما. وتُشدد العقوبات في حال تكرار المخالفات، أو تجزئة المعاملات، أو التصريح عن مبالغ أقل من قيمتها الفعلية.

يأتي هذا الإجراء في وقت حرج للقطاع المصرفي الفلسطيني، إذ لا يزال يواجه ضغوطا بنيوية متزايدة، أبرزها تكدس فائض الشيكل نتيجة القيود المفروضة على تحويل النقد إلى النظام المصرفي الإسرائيلي، والغموض المستمر الذي يكتنف علاقات المراسلة المصرفية. فللمرة الثالثة على التوالي، مُددت خطابات التعويض والضمان التي تُتيح استمرار هذه العلاقات لفترات قصيرة لا تتجاوز أسبوعين، وكان آخرها حتى 26 آذار 2026، ما زاد من تفاقم المخاطر النظامية.[6]

ورغم أن القانون يُسهم في الحد من تداول النقد، إلا أن تطبيقه الكامل لن يحل أزمة تكدس الشيكل، لارتباطها بالقيود الإسرائيلية. علاوة على ذلك، أثار بعض منتقدي القانون مخاوف من أن تقييد المعاملات النقدية قد يضيف أعباء إضافية على القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على النقد، لا سيما في ظل عدم تكافؤ الوصول إلى البنية التحتية لوسائل الدفع الرقمية بين المناطق والأنشطة الاقتصادية، ومع تسارع وتيرة تحول اقتصاد أنهكته الحرب إلى اقتصاد غير رسمي.

1-2 مقترحات لعملة رقمية لقطاع غزة

تشير تقارير حديثة صادرة عن صحيفة فايننشال تايمز إلى أن جهات مالية مرتبطة بمجلس السلام (BoP) الذي يرأسه ترامب تدرس مقترحات لإطلاق عملة

4 https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/Details/34182/

5 للاطلاع على تفاصيل أكثر، انظر عدد تشرين ثاني 2025 وعدد كانون ثاني 2026:

6 https://www.sadanews.ps/business/284219.html

رقمية أو عملة "مستقرة" خاصة بقطاع غزة، وذلك في إطار مساعي إعادة هيكلة اقتصاده.[7] ويبدو أن النقاش حول هذه المقترحات لا يزال في مراحله الأولية، مع وجود مسائل وإشكاليات لم تحسم بعد ذات طبيعة تقنية ومؤسسية وقانونية. وتفيد التقارير بأن هذه المبادرة مرتبطة برائد أعمال إسرائيلي يعمل في قطاع التكنولوجيا سبق أن خدم كضابط احتياط، ويتضمن تصورها إشراك هيئات مثل اللجنة الوطنية لإدارة غزة (NCAG) في الحوكمة والرقابة التنظيمية. ويبدو أن إشراك اللجنة يهدف إلى إضفاء قدر من الشرعية المؤسسية على المبادرة، إلا أن اللجنة الوطنية لم تتمكن **حتى الآن** من تولي زمام الحكم فعليا في غزة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى القيود التي تفرضها إسرائيل، رغم إعلانها عند تأسيسها التزامها بالعمل ضمن الإطار القانوني الفلسطيني القائم.[8]

في حين يُطرح هذا المقترح باعتباره استجابة براغماتية لأزمة السيولة الحادة التي يعاني منها قطاع غزة، لا سيما النقص الحاد في النقد المتداول جرّاء القيود التي فرضتها إسرائيل على إدخاله خلال العامين الماضيين، إلا أن افتراضاته الضمنية وتداعياته المحتملة لا تزال محل جدل واسع. إذ قد يؤدي تطبيق المقترح إلى الالتفاف على الدور المحوري لسلطة النقد الفلسطينية وإضعافه، رغم عملها في ظروف بالغة التعقيد وما حققته من نجاح ملحوظ في توسيع البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وضمان استمرارية تقديم الخدمات، برغم الانهيار شبه التام للعمليات المصرفية في القطاع.[9] كما أن تطبيق إطار لعملة رقمية صمَّم ليدار من أطراف خارجية من شأنه أن يُفضي إلى تفتيت منظومة الحوكمة النقدية وإضعاف سلطة المؤسسات الفلسطينية الهشة أصلاً.

كما ينطوي المقترح على مخاطر تكرس الفصل الاقتصادي والمؤسسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال إنشاء نظام نقدي مواز، بدلاً من معالجة القيود البنيوية التي تواجه المنطقتين على حد سواء.[10] إضافة إلى ذلك، فإن العوائق الأساسية أمام الشمول المالي الرقمي لا تتمثل في غياب عملة رقمية، بل تكمن أساساً في القيود الإسرائيلية على إدخال النقد، وحالات النزوح واسعة النطاق، والتدمير شبه التام للبنية التحتية. إذ تشير التقديرات إلى أن نحو 81% من إجمالي المباني والمنشآت في قطاع غزة قد دُمِّرت أو تضررت،[11] بما في ذلك البنية التحتية المصرفية، وشبكات الكهرباء والاتصالات، مع بدء عمليات ترميم محدودة وجزئية فقط عقب إعلان وقف إطلاق النار.[12]

كما يثير المقترح مخاوف جدية تتعلق بالحوكمة المالية والرقابة. إذ أن تحويل المعاملات إلى نظام رقمي يُدار مركزياً، لا سيما إذا كان مُصمَّماً خارج الأطر المؤسسية الفلسطينية، من شأنه أن ينقل آليات الرقابة والمشروطية والقيود إلى مستويات غير مسبوقة، ما يثير تساؤلات جوهرية حول الاستقلالية المالية، وحوكمة البيانات، وحماية الخصوصية. ويرى مناهضو المقترح أن مثل هذه المبادرات تنطوي على مخاطر إضافية تتمثل في تحويل النظام النقدي بشكل متزايد إلى أداة للسيطرة الأمنية الاستعمارية، بدلاً من أن يكون وسيلة للتعافي الاقتصادي والتنمية.[13] في المقابل، فإن طرح بديل أكثر جدوى وقابلية للتنفيذ ينبغي أن يستند إلى الواقع المحلي وأن يعطي الأولوية لاستعادة أنشطة الوساطة المالية الأساسية، وإعادة بناء البنية التحتية المصرفية وأنظمة الدفع، وتمكين سلطة النقد الفلسطينية من توسيع حلول رقمية ملائمة للسياق القائم، فضلاً عن سماح إسرائيل بإعادة تزويد قطاع غزة بمخزونه النقدي من الشيكل الإسرائيلي.

7 https://www.ft.com/content/cf4f3076-ed54-4093-99

8 لمعرفة المزيد من التفاصيل حول اللجنة الوطنية، يمكن الاطلاع على عدد شباط من النشرة: https://mas.ps/publications/13676.html

9 PMA and Gaza Chamber of Commerce hold a workshop on the reality of banking services in Gaza | PMA

10 https://www.newarab.com/news/economy

11 https://www.ochaopt.org/content/reported-18-march-2026

12 https://www.reuters.com/world/2025-10-31/

13 Digital Architecture of Control and Displacement | Euro-Med Human Rights Monitor.

3- برنامج تطوير البلديات

في 11 شباط 2026، أطلقت الحكومة الفلسطينية الدورة الثانية من المرحلة الرابعة لبرنامج تطوير البلديات (MDP4)، بتمويل يقارب 40 مليون يورو، تستفيد منه 138 بلدية.[14] وتنفذ هذه الدورة التي يمولها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وعدد من الشركاء الأوروبيين، بالتنسيق مع وزارتي الحكم المحلي والمالية، وتركّز على تحسين تقديم الخدمات العامة وتعزيز استجابة هيئات الحكم المحلي للاحتياجات المتنامية للمواطنين.

منذ أن أطلقه صندوق تطوير وإقراض البلديات (MDLF) العام 2009، شكّل برنامج تطوير البلديات أداةً محورية للإصلاح والتنمية في قطاع الحكم المحلي.[15] ويرتكز البرنامج على نموذج تمويل قائم على الأداء، يربط الاستثمارات في البنية التحتية بأداء البلديات، وفق تقييم يستند إلى مؤشرات تشمل الاستدامة المالية، والقدرات المؤسسية، ومعايير الشفافية والمساءلة المجتمعية.

وتطور البرنامج عبر مراحله الثلاث الأولى، بما ينسجم مع الأولويات التنموية الوطنية،[16] بحيث انتقل من التركيز على تحسين الممارسات الإدارية الأساسية وتعزيز الشفافية، إلى الارتقاء بجودة الخدمات وتحسين الحوكمة، وصولاً إلى تعزيز قدرات البلديات على تقديم خدمات أكثر استدامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تتركز تدخلات البرنامج ضمن أربعة مكونات رئيسية: شكّلت الاستثمارات في البنية التحتية الحصة الأكبر منها (نحو 230 مليون يورو، أي 44%)، وتشمل مشاريع الطرق والكهرباء والمياه والمرافق العامة وإدارة النفايات، مع تنفيذ أكثر من 2,100 مشروع. كما خُصِّص مبلغ 26 مليون يورو لبناء القدرات، ودعمَ التخطيط البلدي، والإدارة المالية، والتحول الرقمي، بما في ذلك برامج تدريبية تستفيد منها 159 بلدية. وتضم المكونات الأخرى دعم لمبادرات ابتكارية، مثل الطاقة المتجددة، والتنمية الاقتصادية المحلية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب تدخلات عاجلة بقيمة 78 مليون يورو خُصِّصت للاستجابة للأزمات، بما في ذلك جائحة كوفيد-19 وتقديم الدعم لقطاع غزة.

انسجاما مع الخطط التنموية الحالية، تركّز المرحلة الرابعة من البرنامج (MDP4)، بتمويل متوقّع بنحو 126 مليون يورو، على تنمية القدرات المؤسسية والمالية للبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يمكّنها من تقديم خدمات شاملة ومستدامة وشفافة لكافة المواطنين. ويولي البرنامج اهتماما خاصا بتحسين استجابة الخدمات، لا سيما لاحتياجات الفئات الأكثر هشاشة، إلى جانب دعم التكيّف مع تغيّر المناخ، وتعزيز توليد الإيرادات المحلية، وتشجيع إشراك المواطنين.

يعتمد توزيع التمويل في المرحلة الرابعة من برنامج تطوير البلديات على نموذج قائم على الأداء، حيث يجري تخصيص 60% من التمويل بناءً على أداء البلديات، و30% وفق معايير تستند إلى الاحتياجات (بما في ذلك فجوات البنية التحتية، ومستويات الفقر، والكثافة السكانية)، فيما يُوزَّع 10% استناداً إلى الكثافة السكانية. ويستند هذا التوزيع إلى منظومة منهجية تضم 19 مؤشراً، جرى تطويرها بما يتوافق مع الممارسات الدولية المثلى.[17]

ويُعدّ صندوق تطوير وإقراض البلديات، الذي تأسس عام 2005، الأداة التمويلية الرئيسية والمفضلة لدى الحكومة والجهات المانحة لدعم تنمية قطاع الحكم المحلي.[18] وعلى مدار العقدين الماضيين، نجح الصندوق

14 Launch of the fourth phase - second cycle of the Municipal Development Program | PMO

15 Municipal Development Program Phase Four | PDLF

16 المرحلة الأولى (MDP1) بتمويل 59 مليون يورو، والثانية (MDP2) بتمويل 122 مليون يورو، والثالثة (MDP3) بتمويل 184 مليون يورو

17 Municipal Development Program Phase Three | PDLF

18 https://www.mdlf.org.ps/Document/final_0920.pdf

في حشد استثمارات تجاوزت المليار دولار، استفاد منها أكثر من 75% من السكان، وأسهمت في تمويل ما يزيد على 20% من موازنات تطوير البلديات. ويؤكد ذلك على الدور المحوري الذي يضطلع به الصندوق في دفع عجلة التنمية، وتعزيز الحوكمة المحلية، ودعم قدرة المجتمعات على الصمود.[19]

4- السلطة الفلسطينية تنفي ادعاءات إسرائيلية بشأن تلوّث المنتجات الزراعية

في ظل تفاقم حالة الانهيار الاقتصادي، الناتجة عن احتجاز أموال المقاصّة، وتراجع مصادر الدخل الخارجية، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع،[20] برز القطاع الزراعي في الضفة الغربية كصمام أمان ودعامة رئيسية لسبل العيش، لا سيما للعمال الذين فقدوا وظائفهم في إسرائيل في أعقاب الحرب على غزة. غير أن هذا القطاع يواجه ضغوطاً متزايدة، منها اعتداءات المستوطنين، والقيود المفروضة على التزود بالمياه والأسمدة، ومؤخرا إطلاق ادعاءات حول سلامة المنتجات الزراعية الفلسطينية. يُذكر أنه حتى قبل الحرب، كان القطاع الزراعي يعاني من العديد من القيود الهيكلية والتشوهات السوقية الناتجة عن سياسات الاحتلال.

في 23 شباط، أثيرت في الكنيست الإسرائيلي ادعاءات بأن الخضروات المستوردة من الضفة الغربية تحتوي على نسب مرتفعة من بقايا المبيدات، حيث زُعم أن معدلات التلوّث بلغت 66% في الفلفل الحار، و50% في الخيار، و49% في البندورة.[21] كما أُفيد بأن 13% من العينات احتوت على أكثر من خمسة أنواع من المبيدات، فيما تضمّن 14% منها مركّبات الفوسفات العضوية السامة.

من جهتها، نفت وزارة الزراعة الفلسطينية هذه الادعاءات، ووصفتها بأنها لا تستند إلى أي أدلة وأن دوافعها سياسية، مؤكدة أن الإنتاج الزراعي الفلسطيني يخضع لرقابة تنظيمية صارمة بما يتوافق مع المعايير الدولية.[22] وأشارت الوزارة إلى اعتماد دليل المبيدات الزراعية لعام 2025 كمرجع وطني للاستخدام الآمن، كما شددت على أن المبيدات تُستورَد عبر قنوات رسمية، وغالباً ما تخضع لموافقات إسرائيلية، ويجري تفتيش استخدامها بشكل دوري، مع منع استخدام المواد غير المصرّح بها. وأكدت الوزارة أن المنتجات الزراعية المُصدَّرة تلتزم بالمعايير نفسها للسلامة المعمول بها في السوق المحلية.

كما نفت مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية هذه الادعاءات بالمثل، مشيرةً إلى العمل على تطوير أنظمة سلامة الغذاء وتحسينها بشكل مستمر، بما في ذلك اعتماد نحو 300 مزارع ضمن نظام الممارسات الزراعية الجيدة(PalGAP) المتوافق مع معيار GLOBALG.A.P.[23] إضافة إلى اعتماد قرابة 100 مزارع ضمن برامج الزراعة الآمنة، إلى جانب إجراء فحوصات مخبرية منتظمة لضمان الالتزام بحدود بقايا المبيدات بما يتوافق مع المعايير الأوروبية.[24]

وتأتي هذه الادعاءات في وقت يواجه فيه القطاع الزراعي في الضفة الغربية تحديات غير مسبوقة. إذ تتواصل اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنين على المزارعين، سواء بمصادرة الأراضي وإتلاف المحاصيل، واقتلاع الأشجار، أو تخريب شبكات الري، وسرقة المعدات.[25] خلال أسبوع واحد فقط، بين 28 شباط و5 آذار 2026، قُدّرت الخسائر المباشرة الناجمة عن هذه الاعتداءات بنحو 614 ألف دولار،

19 https://www.bnews.ps/index.php/ar/node/27096
20 https://unctad.org/system/files/official-document/tdb72_d3_ar.pdf
21 https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/.aspx

22 https://english.wafa.ps/Pages/Details/167683
23 https://www.psi.pna.ps/en/palGap
24 https://www.raya.ps/news/1212527.html
25 https://palestine.oic-oci.org/2026/03/17

وقعت غالبيتها في محافظة نابلس.[26] علاوة على تصاعد الضغوط على التجمعات الريفية والبدوية، ما أسفر عن حالات تهجير قسري.[27]

ويزيد من صعوبة هذه التحديات التدمير شبه الكامل للقطاع الزراعي في قطاع غزة، إذ تشير التقديرات إلى تضرر نحو 86% من الأراضي الزراعية، وتدمير أكثر من 70% من البيوت البلاستيكية، وتعطّل ما يزيد على 80% من الآبار الزراعية وأنظمة الري.[28] كما نفق قسم كبير من الثروة الحيوانية، في حين شُلّ قطاع الصيد البحري فعلياً نتيجة تدمير القوارب والمعدات والبنية التحتية للموانئ.

5- أحدث إصدارات معهد "ماس"

تطوير نماذج الأعمال الخاصة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب في القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين

تبحث هذه الدراسة في واقع مشاركة النساء والشباب في القطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين، وتستكشف سبل تعزيز فرص توظيفهم في القطاع الخاص، مع التركيز على قطاعات اقتصادية محددة، وهي: تكنولوجيا المعلومات، والصناعات الغذائية، والحرف اليدوية. وتقدم الدراسة تقييما مفصلا لأبرز الفرص والتحديات التي تواجه مشاركة وقيادة النساء والشباب. إضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى تحديد أفضل نماذج الأعمال التي ساهمت في دمج النساء والشباب في الاقتصاد بفعالية، ومراجعة السياسات والمبادرات الضرورية لتطبيق المادة 172 من قانون الشركات الفلسطيني لعام 2021 بهدف تعزيز تمكين النساء وتمثيلهن في مواقع قيادية في الشركات.

تظهر نتائج الدراسة أن تحسين الوصول إلى الأسواق والأنشطة المدرة للدخل، وخاصة من خلال المبادرات الريادية، يعد أمرا مركزيا لتعزيز الشمول المالي والاقتصادي. كما تبين أن أهم العوامل المؤثرة في فرص التمكين الاقتصادي للشباب والنساء تشمل البيئة التنظيمية، والوصول إلى مصادر التمويل والشمول المالي، والمهارات والخبرات، والشراكات المؤسسية ذات الصلة، والثقافة والأعراف المجتمعية.

من جهة أخرى، تحدد الدراسة أبرز المعيقات الهيكلية، لا سيما الثغرات في النظام الضريبي، الذي يفتقر إلى حوافز وإعفاءات موجهة للشركات الناشئة والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة. كما تشير إلى المستويات المرتفعة من منشآت الأعمال غير الرسمية (غير المسجلة)، ما يحد من فرص وصولها إلى التمويل وتطوير المهارات والاستفادة من برامج الدعم، خصوصاً للمشاريع التي تقودها النساء والشباب.

6- حركة التداول في شباط

انخفض مؤشر القدس بنحو 3.6% خلال شهر شباط، ليغلق عند مستوى 607.1 نقطة في آخر يوم تداول.[29] بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة نحو 4.6 ملايين سهم، بقيمة إجمالية قدرها 7 ملايين دولار، ما شكل تراجعا بنحو 63.1% في عدد الأسهم المتداولة وبنحو 72.8% في قيمة التداول مقارنة بالشهر السابق.

في 29 كانون الثاني، افتتحت شركة سنيورة للصناعات الغذائية، المدرجة في بورصة عمّان وإحدى الشركات التابعة للشركة العربية الفلسطينية للاستثمار (أبيك) المدرجة في بورصة فلسطين مصنعها الجديد في المملكة العربية السعودية.[30] وبلغت قيمة الاستثمار في

26 https://www.moa.pna.ps/ar/news/
27 https://www.moa.pna.ps/ar/news/
28 https://gisha.org/en/the-war-on-food-production-the-agricultural-sector/

29 https://www.pex.ps/bulletins
30 https://www.okaz.com.sa/economy/na/2233328

المرحلة الأولى من المشروع نحو 40 مليون دولار، بدعم من صندوق التنمية الصناعية السعودي، فيما تصل الطاقة الإنتاجية السنوية للمصنع إلى نحو 10 آلاف طن من منتجات الأغذية المبردة والمجمد.

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فلسطين بحسب المنطقة (مليون دولار أمريكي بأسعار 2015) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2023 - الربع الرابع 2025

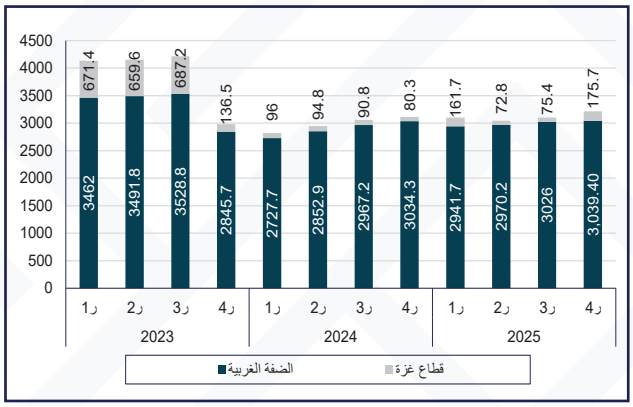

التجارة

الصادرات والواردات الشهرية وعجز الميزان التجاري والعجز التجاري مع إسرائيل (مليون دولار أمريكي)
في فلسطين، أيلول 2023 - كانون الثاني 2026

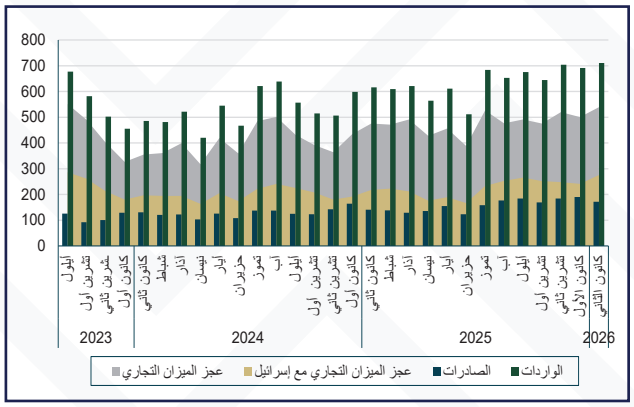

البطالة

معدلات البطالة الربعية (%) في فلسطين حسب المنطقة
الربع الأول 2022 - الربع الرابع 2025

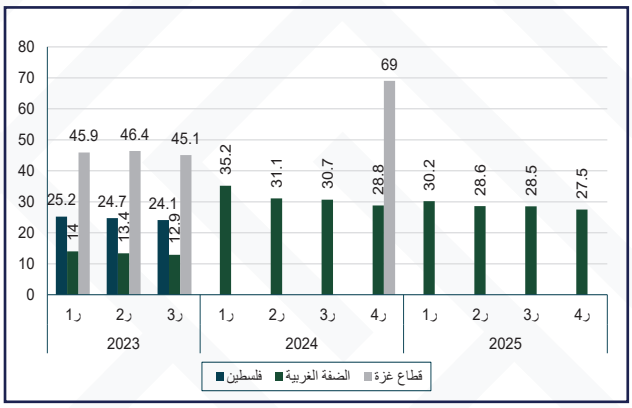

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال

مؤشر سلطة النقد الفلسطينية الشهري لدورة الأعمال
أيلول 2023 - كانون الثاني 2026

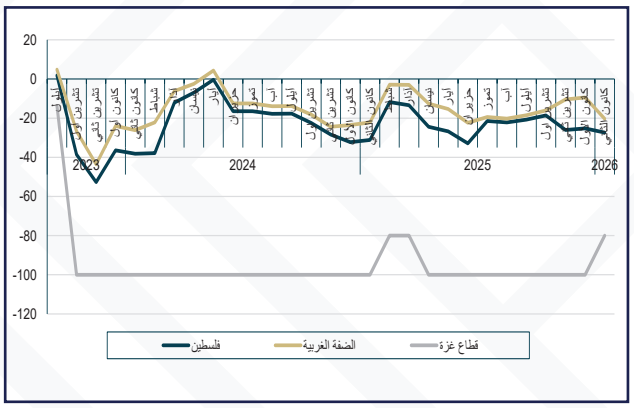

التضخم

مؤشر أسعار المستهلك الشهرية (سنة الأساس = 2018)
في فلسطين حسب المنطقة، أيلول 2023 - شباط 2026

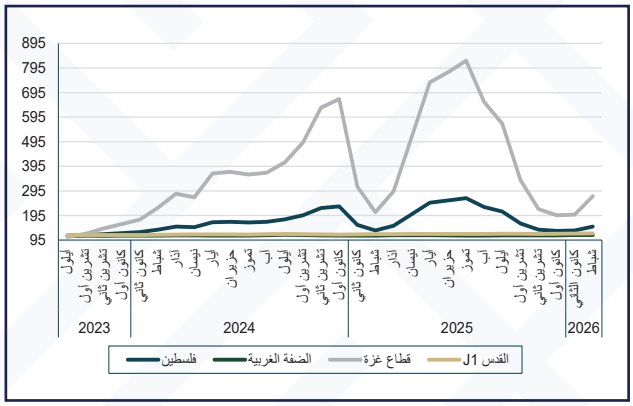

القطاع المصرفي

الودائع الشهرية للعملاء والتسهيلات الائتمانية
(مليون دولار أمريكي) في فلسطين
أيلول 2023 - تشرين الثاني 2026